

- ١- حزب الكفاء الاشتراكية العربيه في سوريا
- ٢- الحزب الشيوعي السوري - الماركسي اليساري
- ٣- حزب البعث (١٩٦٣ - ١٩٦٤)
- ٤- حزب العمال الشيوعي العربي
- ٥- حركة الاشتراكية العربيه

(ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا)

(١٩٧٩)

#### ملحق رقم (١) ميثاق التجمع

من أجل بناء ارادة شعبية وطنية جماعية ، ومن أجل التوجه بثقة نحو المستقبل ، لا بد من التغيير الجذري والكامل لنهج القائم في البلاد ، لتعود السيادة للشعب في ظل نظام جديد يقوم على ركائز الديمقراطية و الحرية والمساواة . ففي هذه المرحلة لا بد أن تدفع حركة ضال شعبنا أولا وقبل كل شيء على طريق اقامة نظام ديموقراطي جمهوري يقوم على الاختيار الحر للشعب ويخضع لمراقبته ويعكس ارادته ، ويعزز بناء الوطن وحماية أمنه وحرية وتقدمه منعه .

ان جميع الوطنيين والديموقراطيين ، أحزابا وقوى سياسية وفئات اجتماعية وأفرادا ، ان كل من يحرص على سلامة هذا الوطن ارضا وشعبا وعلى الخروج به من العثار الكبير الذي انحدر به اليه النظام القائم ، مدعوون للوقوف صفا واحدا وجبهة موحدة ، و ارادة لاتنتهون ولاتساوم في التغيير الديموقراطي ، يوئلف بينهم ويجمعهم برنامج عمل محدد وواضح ، يناضلون من أجله بعد أن التقت عليه ارادتهم وافكارهم ، هذا البرنامج هو في الحقيقة " برنامج من أجل التغيير الوطني " ولا بد أن يتركز الى عدد من المبادئ والاسس تأتي على تحديدها فيما يلي :

١ - دستور ديموقراطي تقره هيئة منتخبة من الشعب بحرية . ينص على الانتماء القومي وما يعززه من التزام بقضايا التحرر العربي وبهدف الوحدة ، ويؤكد على سيادة الشعب فوق كل سيادة ، فلا سيادة عليه لحزب أو فئة أو فرد ، ويؤكد مبادئ الحرية السياسية وحقوق الانسان . ويضمن فصل السلطات وخضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية المنتخبة دوريا ، واستقلال القضاء ومساواة المواطنين أمام قوانين ديموقراطية وعدم التمييز بينهم بالحقوق ولا بالواجبات بسبب العرق أو الدين أو الطائفة أو الانتماء السياسي ، ويكفل حرية المرأة ومساواتها بالرجل .

٢ - الحريات العامة بما فيها حرية الرأي والتعبير عنه ، وحرية المعتقد والحركة والتظاهر والأحزاب السياسية والمنظمات المهنية وحرية التجمع والنشاط الحزبي العلني ، وحرية الاضراب السياسي والمهني ، وحرية اصدار الصحف والنشر والتوزيع وحرية المعارضة السياسية .

٣ - جيش وطني مهمته الرئيسية حماية السيادة الوطنية واستعادة الأراضي المحتلة وتأكيد لحمته الوطنية فلاتمييز بين عناصر لاعقائديا ولاسياسيا ولاطائفيًا تطوير قوانين الخدمة العسكرية والاحتياط بما يحقق العدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات .

- اعادة النظر في هيكلية الجيش الراهنة وترتيباته وقوانينه بما يتلاءم مع وضع البلد الراهن .
- ٤ - حكم محلي يتمتع بسلطات فعلية ، مؤسس من خلال الانتخاب الشعبي الحر .
- ٥ - رقابة شعبية منظمة تمتلك امكانية وصلاحيات المبادرة لمراقبة مواءمة الدولة وادائها ، وتنشط لمنع الفساد وسوء التصرف والانحراف والتسلط في كل المجالات الاقتصادية والادارية والسياسية .
- ٦ - الغاء المحاكم الاستثنائية ورفع الاحكام العرفية وقانون الطوارئ .
- ٧ - اطلاق حرية المعتقلين السياسيين وانصافهم ، وقطع دابر التوقيف الكيفي للمواطنين ، ومنع التعذيب الجسدي والنفسي ومعاينة مرتكبيه والامر به . ومنع النفي السياسي وفتح الحدود أمام عودة المواطنين المشردين في العالم ودعوة العقول والكفاءات الوطنية والعلمية والانتاجية للعودة لتساهم في تعمير ارض الوطن .
- ٨ - منع تجسس الاجهزة الموجهة ضد المواطنين وانهاء عهد دولة المخابرات الى غير رجعة لتوضع قوى الامن والمخابرات العامة في خدمة أمن الوطن وكافة الجاسوسية .
- ٩ - اعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال الاتجاهات التالية :
- أ - اعادة بناء قطاع الدولة وتعزيزه واخضاعه للمراقبة الشعبية وجعله اداة للتنمية الاقتصادية ، ورفع المستوى المعاشي للشعب وتأمين استقلال هذا القطاع .
- ب - الاهتمام الجدي بالزراعة وتطويرها وتسهيل القروض الزراعية ، ووضع سياسة اسعار صحيحة تشجع الانتاج ، ومساعدة الفلاحين بالقروض والبذور والاسمدة ، وتسهيل حصولهم على الآليات الحديثة في اطار تحديد استثمارات الزراعة وتشجيع العمل التعاوني بين الفلاحين .
- ج - تشجيع مبادرات الرسمال الوطني واستثماراته الانتاجية غير الطفيلية
- د - مكافحة النشاط الطفيلي والفتك المنعزلة عن الانتاج والقوى المنتجة
- هـ - وضع سياسة مالية متوازنة تضبط التضخم النقدي وارتفاع الاسعار .
- ١٠ - تحسين اجور العمال والموظفين والفتك ذات الدخل المنخفض واعتماد السبل السبل الكفيلة بمحاصرة الاستغلال والحد من البطالة وايجاد المزيد من فرص العمل المنتج في كافة المجالات .
- ز - وضع تشريع ضريبي تصاعدي يراعي اوضاع الطبقات الفقيرة والفتك ذات الدخل المحدود من الشعب بحيث يكون توزيع الاعباء حسب الدخل والامكانيات .
- ح - وضع سياسة تجارة خارجية تعيد التوازن بين الاستيراد والتصدير وتحمي الانتاج الوطني وتعيد استيراد المواد الاستهلاكية الكمالية وتحرر الاقتصاد الوطني من التبعية ومن الارتهاق للسوق الرأسمالية .
- ط - مكافحة الشراء غير المشروع ومحاسبة المسوقين عنه وقطع دابر التهريب والاحتكار والسوق السوداء .
- ١١ - تحديث التعليم ورفع مستواه وربطه بحاجات الانتاج والتنمية واعادة النظر بكل ما ادخله فيه نظام الاستبداد من حصر أو تشويه .
- ١٢ - تأمين خدمات للمواطنين وخصوصا في مجالات الصحة والسكن والمواصلات .
- ١٣ - اقامة اعلام يلتزم قول الحقيقة ويبتعد في نهجه واسلوبه عن المبالغات والمغالطات والمهاترات ويعزز الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة السياسية والاعلامية .
- ١٤ - العمل على محو الامية من خلال خطة واقعية وعدم اعتبار ذلك مهمة فنية محضة بل مهمة سياسية ووطنية .
- ١٥ - اعتماد سياسة عربية عامة تقوم على اولوية الوحدة وتشجيع التقارب بين الاقطار العربية وتطوير العلاقات الاقتصادية وتدعيم زوطيد الصلات بين القوى القومية والشعبية العربية .
- ١٦ - انتهاج سياسة دفاعية تجاه العدو الصهيوني ترفض مشاريع ومناورات التسوية الاستسلامية وتتصدى لاعتباطها وتعمل على تعديل ميزان القوى المحلي .

١٦ - العمل بكل الوسائل لمساندة صمود الشعب العربي الفلسطيني ونضاله ، ودعم الثورة الفلسطينية ومساندتها بكل مايساعدها على التحرر من ابتزاز الانظمة لها .

١٧ - انتهاج سياسة خارجية تقوم على عدم الانحياز ومكافحة الاستعمار والامبريالية ودعم حركات التحرر الوطني وتوطيد العلاقات مع الدول المتهجرة والاشتراكية والصديقة ، وعلى المساهمة مع قوى وشعوب العالم الثالث في الدفع على طريق اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يراعي مصالحها ، وفي اقامة علاقات دولية موعسة على الديمقراطية والعدل والسلام .

- لقد حان الوقت لأن تحمل هذه القوى والعناصر الوطنية مسوءولييتها الكاملة ، في نقل حركة الجماهير من الردود المتفرقة والعفوية الى التحرر الجماعي والنضال المنظم في سبيل التغيير الديمقراطي الذي لا سبيل غيره لاجراج الوطن من محتنته ولوضعه على طريق وحدته الوطنية والبناء تحرره و صموده .

- ان هذا البرنامج للعمل الوطني ، الذي تلاقى عليه عدد من التنظيمات والعناصر الوطنية والديموقراطية في هذا القطر . تعبيرا عن تحالفها ووحدة ارادتها وتصميمها ، مستمد بالاساس من حاجات المرحلة وضرورتها ، كما عبرت وتعبير عنها الغالبية الساحقة من جماهير شعبنا وهو برنامج تقدمه مرتكزا لتجمع جبهوى عريض منظم يمسك بزمام المبادرة للنضال في سبيل التغيير من أجل انجاز المهمات الوطنية والمرحلية التي ينص عليها .

### ملحق رقم (٢)

٩ - انهمام الواجب انجازها لكي تستعيد البلاد عافيتها هي :

أ - اقامة نظام ديموقراطي يخضع لمراقبة الجماهير واقرارها واختيارها  
ب - دستور ديموقراطي يكون أساسا للنظام الديموقراطي ، تقره هيئات شعبية منتخبة بحرية ، يكفل استقلال السلطات بعضها عن البعض الآخر وخضوع السلطة التنفيذية لسلطة تشريعية يتم انتخابها بشكل دوري ، ويضمن استقلال القضاء ويوفر شروط هذا الاستقلال ، دستور علني يكفل المساواة بين المواطنين ولا يميز بينهم بسبب العرق أو الدين أو الطائفة أو الانتماء السياسي .

ج - انتخابات حرة مباشرة وسرية كوسيلة للشعب لاختيار ممثليه للسلطة التشريعية .

د - إلغاء الحكم العرفي ، الذي كان بالاصل حالة استثنائية وتحول على يد الحاكم الديكتاتوري الى حالة دائمة واداة لاعتداء على الحريات العامة .

هـ - ابعاد الجيش عن العمل السياسي اليومي ، وقطع مسلسل الانقلابات العسكرية التي حولت بيد الديكتاتورية والمغامرين واساءت الى دوره في الدفاع عن استقلال البلاد وحمايتها من العدوان . ان الجيش هو هو موعسة وطنية ليست حكرا على حزب من الاحزاب ، أن يكون من القوى الاساسية المدافعة عن النظام الديموقراطي عن حريات المواطنين وعن الاختيار السياسي الحر للشعب . ان الترجمة العملية لمبدأ الجيش العفائدي هي ارباب الجيش واخضاعه لاجهزة الامن والمخابرات .

و - ضمان الحريات العامة بما فيها حرية المعتقد والرأى والتعبير وحرية الحركة للمواطنين وحرية التظاهر والاضراب عن العمل وحرية التجمع وحرية تأسيس المنظمات السياسية والتقابلية وحرية الاحزاب في النشاط العلني وحرية اصدار الصحف والنشرات .

ز - اطلاق الحريات للحركة النقابية وضمان استقلالها عن السلطة .  
ح - اقامة حكم محلي حقيقي على أساس الديمقراطية واللامركزية وافساح المجال أمام المشاركة الشعبية ومنع الاضطهاد القومي للاقليات وضمنان حقوقها .

ط - تشجيع الانتاج الصناعي والزراعي ومحاربة النشاط الطفيلي .  
ي - اعادة بناء قطاع الدولة في الاقتصاد وجعله تحت تأثير المراقبة

المباشرة للطبقة العاملة في مواقع الانتاج ، والجمهير الشعبية بوجه عام ، وتحويله على طريق الاستقلال عن الامبريالية وخدمة التوحيد القومي .

ك - رفع مستوى الريف وتطوير الانتاج الزراعي وتشجيع التعاون الاختياري والحرفي لوالزراعة .

ل - تطوير التعليم ورفع مستواه وربطه بحاجات التنمية والانتاج .

م - الغاء التمييز في القانون وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وضمن الاجر المتساوي للعمل ورعاية الامومة والطفولة .

س - تأمين العمل والضمان الاجتماعي والصحي والتوجه لحل أزمة السكن .

١٩٧٩

١